# صاحب العمل شريك فاعل وهام

<،، كنا قد تحدثنا في العدد السابق عن التهرب التأميني والتفتيش وإشكالية التهرب وآثاره تجاه حقوق العمال والحديث عن حقوق العمال وهاجسهم اليومي لتحقيق أمانهم الوظيفي واستقرارهم هو حديث دائم ومتواصل يهدف إلى إيجاد الحل المناسب والصيغة المناسبة للوصول إلى تحقيق الأمان والاستقرار الذي ينشده العامل والتأمينات الاجتماعية هي الضامنة الحقيقية للاخوة العمال والقانون الناظم لعملها أوضح في كافة مواده وأحكامه معايير هذه الضمانة إضافة إلى البعد الاجتماعي له ويتضح ذلك من خلال شعور العامل بالطمأنينة والاستقرار في حاضره ومستقبله ومستقبل أسرته من بعده..

وكما أن التأمينات الاجتماعية هي ضمان للعامل ، فهي ضمانة أيضا لصاحب العمل فعند التزام صاحب العمل بإشتراكاته الشهرية عن عماله في التأمينات يوفر على نفسه أموالاً قد يضطر لدفعها لعامل مصاب ويتحمل تكاليف علاجه أو كتعويضات لعامل يقاضي صاحب العمل في المحاكم كما سبق الإشارة في العدد السابق، فصاحب العمل هو طرف هام من أطراف الإنتاج الثلاثة وعليه أن يكون شريكاً فاعلاً مع بقية الأطراف عمالا وحكومة في نجاح وتفعيل الأنظمة والقوانين وتوفير تلك الحماية والبعد الإنساني، فلو نظر صاحب عمل إلى العمال لديه فسوف يجدهم جميعاً يشتركون في حالة واحدة تتجلى في القلق والخوف من المستقبل بعدم الأمان على مستقبلهم ومستقبل أسرهم من بعدهم وبخاصة في حالة إصابتهم بمرض أو عجز يقعدهم عن العمل وهذه الحالة قد تنال صاحب العمل أيضا بوجه آخر يتمثل بالإحساس بعدم الأمان من المستقبل في حالة التعرض للإفلاس أو الخسارة أو تعرض منشأته لحادث معين، لا شك بأن العامل في السابق كان يجهل الأنظمة والقوانين ولا يعرف شيئاً عن حقوقه وواجباته رغم إحساسه بعدم الأمان في المستقبل إلا أنه أصبح لزاماً على كل صاحب عمل حالياً أن يتعامل مع جيل جديد مثقف ومتعلم ومدرك تماماً لواجباته وحقوقه وأن كان هناك من لا يزالوا من العمال في الحدود الدنيا لمعرفتهم لذلك نتيجة القصور في جانب الوعي التأميني حتى اليوم وهو ما تسعى إليه المؤسسة جاهدة لنشره عبر وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمقروءة والمسموعة ، وأصبح بإمكان العامل مهما كان مستواه التعليمي التعرف والإطلاع على جميع الأنظمة والقوانين التي تكفل له حقوقه وتصونها وبخاصة قانون التأمينات الإجتماعية،ولا أنسى هنا الدور البارز الذي تلعبه النقابات العمالية وتكويناتها الإدارية في مختلف المرافق والمنشآت العامة والخاصة في توعية العمال والمطالبة بحقوقهم القانونية من خلال متابعتهم المستمرة التي نلمسها اليوم وبصورة مستمرة من هنا وهناك وهذا شيء طيب وإيجابي تجاه صون حقوق العمال وتوفير الحماية لهم وأفراد أسرهم من بعدهم..

عبدالله الورد

لذلك نقول دائماً إن الحديث عن هموم العمال وضمان حقوقهم هو هاجسنا جميعاً وحل هذا الأمر لا يتم إلا بتوفير الثقة المتبادلة بين العمال وأصحاب الأعمال وتوفر الوعي والثقافة العمالية للحقوق والواجبات..

ومن هنا نؤكد للأخوة العمال بأن الإشتراك في التأمينات هو إلتزام يقع على أصحاب العمل وهم وحدهم المسئولون عن تنفيذه وفي حالة المخالفة فأنهم سيتعرضون للعقوبات التي ينص عليها القانون، كما نؤكد أن أي إتفاق بين العامل وصاحب العمل حتى ولو كان مكتوبا والغرض منه مخالفة الأنظمة والقوانين فهذا الاتفاق يعد باطلاً وغير ملزم للمؤسسة ولا يعمل به وندعو الجميع والجهات ذات العلاقة للتعاون مع المؤسسة في نشر الوعي والثقافة التأمينية..

# احتياطات التأمين

علي عبد الرشيد

<،، أضحت التأمينات واسعة ومتشعبة ولها طابع خاص عن الأنشطة التجارية الأخرى حيث يلتزم طرفا التعاقد في وثيقة التأمين بأن يدفع المؤمن له القسط على مدار فترة معينة وتلتزم شركة التأمين بدفع التعويض عند وقوع الخطر على المؤمن عليه وما يعنينا في هذه التناولة هو الحديث عن الأنواع المختلفة من الاحتياطيات التي تحتفظ بها شركات التأمين وذلك تأمينا لاستمرار عملياتها التأمينية بأمان واطمئنان لكل أطراف عقود التأمين.

أولا: احتياطيات الأخطار السارية

وتحتفظ شركة التأمين بهذا الاحتياطي حتى تتمكن من دفع مبالغ التأمين اللازمة لسداد العملاء الذين يحملون وثائق سارية المفعول عند تحقق الأخطار السارية المؤمن عليها وذلك للوثائق التي يستمر سريانها بعد نهاية السنة المالية للشركة.

فمن المعروف أن شركة التأمين تقوم بتحديد القسط السنوي واجب السداد وهو متساو طوال فترة التعاقد وقد تمتد هذه الفترة إلى أكثر من ٢٠ سنّة في تأمينات الحياة مثلاً رغم أنه يمكن بعملية حسابية بسيطة إثبات أن قسط التأمين واجب السداد في تناسب مع التدرج في عمر المؤمن عليه بتزايد في المراحل الأولى للتأمين يصل إلى قيمة القسط السنوي الصافي ثم بعد ذلك يعني أن شركة التأمين تحصل على مبالغ تفوق التكلفة الحقيقية للخط المؤمن عليه في بادئ الأمر ثم بعد ذلك تحصل على تكلفة أقل من الحقيقية في السنوات الأخيرة للتعاقد لذلك كان لزاما على شركة التأمين أن تحجز احتياطياً معيناً يحقق التعادل بين الأقساط المحصلة في بداية فترة التعاقد والأقساط المحصلة في نهايتها.

هذا الاحتياطي المحتجز يطلق عليه الاحتياطي الحسابي وبه تحقق شركة التأمين التوازن بين ما تحصل عليه من دفعات فتستمر العملية التأمينية ومفاجآت ضارة للصناعة.

ولايمكن اعتبار هذا الفرق »زيادة الأقساط المحصلة في بداية الفترة التأمينية عن التكلفة الحقيقية لتغطية الخطر« ربحاً خالصاً لشركة التأمين أو عائداً صافياً ولكن هي ملزم باحتجاز ذلك حتى تتمكن من تغطية زيادة التكلفة التأمينية عن أقساط السنوات الأخيرة من التعاقد.

وبصفة عامة: فإنه لابد أن يكون من الناحية الفطرية لكل وثيقة احتياطي حسابي لها ومحسوب ومن الناحية الواقعية يكون لكل الوثائق مجتمعة مبالغ نقدية محتجزة لدفع ما تلتزم به شركة الأخطار السارية ولكل شركة تأمين الحق في استثمار هذه الاحتياطيات بالصور التي لاتخل بإمكانية الوفاء بالتزاماتها عند الطلب وبالنسبة القانونية لهذا الاحتياطي وحتى لايتم التلاعب بمقدار هذا الاحتياطي

مقابل الالتزامات لابد من جهة رقابية يمثل حضورها وتدقيقها ورقابتها عامل مؤثر وقوي يردع كل من يحاول المساس بحقوق الغير لأي سبب من الأسباب

ثانيا: الاحتياطي الإضافي:

ويحتجز هذا الاحتياطي من أرباح الشركة المحققة دون توزيع حتى تستطيع تغطية بعض الخسائر المادية الناتجة عن الحرافات التوقعات عن النتائج الفعلية أو تغطية الخسائر الناتجة عن التوقعات المتفائلة أكثر من اللازم هذا ما يجب فعله لتسير العملية التأمينية بثبات وثقة واطمئنان وليس العكس كأن تقوم الشركة الخاسرة بإعلان مطالبات حقيقية مستمرة المطالبة من قبل المؤمن عليهم لفرص رفع من ميزانية رابحة لتقوم بتحميل تلك المطالبات على السنة التالية التي تتحمل إخفاقات سنوات سابقة واستمرار هذا التعامل مع الاحتياطيات قد يوقع الشركة في مطبات مضجعة لحظة تحقق أخطار ليس بالوسع تغطيتها.

ثالثا: احتياطيات التعويضات تحت التسوية:

وبهذا الصدد يتم احتجاز مبالغ لفرص احتياجات شركة التأمين في دفع مبالغ مطالبات تقررت للعملاء ولكن بصفة غير نهائية بعد وقوع الخطر المؤمن عليه وذلك بعد التأكد من السبب المبلغ عنه لوقوع الخطر المؤمن عليه وبالتالي يستحق التعويض عليه فإذا تقرر ذلك وجب على شركة التأمين دفع المبالغ، ومن هنا كان ضروريا الاحتفاظ بأموال لا مبالغ فيها ولا أقل من اللازم لتغطية مثل هذه المطالبات تحت التسوية، لأن الاحتفاظ بمبالغ أقل سيتحمل الفوارق السنة أو السنوات التالية وهذا الخطر.

رابعا: احتياطي التعويضات تحت التسديد:

ويختلف هذا الاحتياطي عما سبق في كونه واجب السداد وغير مختلف عليه بمعنى أن المبلغ قد أقر لمستحقه كله أو بعضه ولم يتبق لهدفه سوى بعض الإجراءات الشكلية التي لابد من استكمالها طبقا لوثيقة التأمين لكل ذلك كان لزاما على شركة التأمين للحفاظ على سمعتها ومركزها المالي الاحتفاظ لديها بأموال تكون بعد انتهاء السنة المالية قادرة على السداد منها كل المطالبات والالتزامات المتعلقة بالانحرافات عن قيم الأقساط السنوية المرتبطة بتحقيق أي خسائر أكبر من العادية أو تغطية التزامات التعويضات تحت التسديد وهذه الأمرال المحتجزة في هذا الاحتياطي تكون دقيقة كشيك مقبول مستحق السداد لصاحبه أو لحامله.

# مفاهيم في التأمينات الاجتماعية

- التأمين الاجتماعي من حيث هو منسوب الى الجماعة التزام يقع على الدولة باعتبارها ممثلة الجماعة في حماية المواطنين و إصلاح نتائج حوادث معية في حالات العجز والشيخوخة واصابات العمل وامراض المهنة والوفاة والولادة والبطالة وغيرها من أنواع وصور الحماية التأمينية المكفولة دستورياً وقانونيا، والتأمين الاجتماعي في نظر البعض، هو أن يوفر المجتمع عن طريق تنظيم معترف به تأمينيا لبعض الحاجات الاساسية للفرد والتي لا يمكن له ان يلبيها بمفرده أو عن طريق التنظيمات الاختيارية، وتتصف هذه الحاجات بأنها تنشأ عن ظروف طارئة في مناسبات أوفترات محددة ينتج عنها زيادة أعباء الفرد المالية، ويترتب على الفشل في تحقيقها آثار خطيرة على الفرد وعلى المجتمع نفسه.

- التأمين في مفهومه الحديث يقوم على فكرة تعاونية مقتضاها أنه إذا كان من الصعب أن يتحمل الشخص وحده الآثار الضارة التي تترتب عليه حيث يكون الواقع شديداً أو العبء ثقيلا فإنه من السهل أن يتحمل تلك الآثار اذا ساهم معه غيره في حملها حيث يخفف من وقعها وهذا أمر طبيعي يتماشى مع غرائز الانسان الفطرية فهو يبحث دائما عن العون والمساعدة لدى قرنائه لتحمل ما قد يواجهه من أعباء ينوء بها وحده، إذ المرء ضعيف بنفسه قوي بغيره.

- ففي حالة تعرض أحد أفراد الأسرة لأحد المخاطر الاجتماعية تسرع الأسرة بتقديم إعانة للتغلب على هذه المخاطر، ففي ما بين الزوجين يقوم واجب الرعاية والمعونة المتبادلة وكذلك الأمر في ما بين الآباء والأبناء، بل إن القانون يلزم افراد الاسرة الواحدة القادرين بالنفقة على الاقارب من المعوزين وقد لعبت الاسرة دورها في توفير الحماية لأعضائها فترة طويلة من الزمن.

- والتأمين بدأ أول ما بدأ تعاونياً على شكل قيام مجموعات من الناس على تخفيف ما يقع على بعضهم من أضرار وكوارث من خلال تعاون منظم يضم كل مجموعة يجمعها جامع معين وبحيث يكون المقصود من هذا التعاون المؤازرة ورأب الصدع الذي ينزل ببعض الأفراد من خلال تكاتف مجموعهم على ذلك.

- وأيضاً فإن الاديان كلها قد حظت على التعاون ومواساة المنكوبين بصورة متعددة، ومن الطبيعي أن نتصور بناء على ذلك أن يكون أتباع هذه الفكرة منذ القدم قد عاصروا أنواعاً من النظم تحقق معنى التكافل والمواساة وتتضمن على نحو ما ملامح وأفكار التأمينات العامة.

- ورغم أن إصلاح "التأمين الاجتماعي" و"الضمان الاجتماعي" قد أطلق حديثاً إلا أن مضمونها قد عرف منذ قرون خلت، حيث صاحبت فكرة التأمين الاجتماعي مسيرة البشرية عبر الزمان واقترن تطبيقه بنمو المجتمعات وحضارة الشعوب، والواقع أن ما فطن إليه العالم في عصره الحديث من نظم التأمينات الاجتماعية إنما ترجع أصولها إلى ما قضت به تعاليم الدين الإسلامي الحنيف منذ خمسة عشر قرناً من الزمان، حيث وضع الاسلام أمثل نظام للتكافل والضمان الاجتماعي.

نجيب محمد دومة

-فأوجب على الاغنياء أن ينفقوا على الفقراء والمساكين والعاجزين عن الكسب على ما هو مبين في كتب الفقه الإسلامي فحقق بذلك التكافل في نطاق الأسرة والمجتمع.

### معاش الشيخوخة

- قبل أن نتطرق لهذه المشكلة لابد من أن نعطي فكرة موحدة عن تأمين معاشات الشيخوخة من حيث مفهومه وشروط استحقاقه والاهتمام الدولي والعربي به وتطبيقه في بعض الدول العربية وكيف يتم تحديد سن المعاش بالنسبة لمعاش الشيخوخة.

- اهتمت التشريعات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية تأمين معاش الشيخوخة (تقاعد الشيخوخة) وهذا الاهتمام أول نوع تأميني في مجال الحقوق التقاعدية لبعض الفئات المؤمن عليها. ولهذا الاهتمام ما يبرره باعتبار أن معاش الشيخوخة هو ثمرة أتعاب العامل بعد أن يصبح غير قادر على العمل بانتظام بسبب تقدمه في العمر حيث من الطبيعي أن هناك تغيرات عضوية تحدث في جسم الإنسان كلما تقدم في العمر، وتؤدي هذه التغيرات إلى ضعف القوى المختلفة وعلى وجه التحديد القوى البدنية مما يؤدي إلى كثرة انقطاعه عن العمل وزيادة الأيام الضائعة نتيجة مرض الشيخوخة مما يؤثر على قدرتهم على العمل والإنتاج، لذلك فعند بلوغ العمل سن التقاعد أو إكمالهم مدة الخدمة يستحقوق راتب تقاعد الشيخوخة (معاش الشيخوخة) ومن هذا المنطلق أولت المنظمات الدولية والعربية المتخصصة اهتماماً متزايداً لتأمين الشيخوخة.

## شـــذرات

# سيدات الأعمال والتأمينات

في تعز الثورة والمدنية كنت قد التقيت هناك بعدد من سيدات الأعمال في إطار الحلقة النقاشية التي نفذها فرع مؤسسة التأمينات بالمحافظة والتي اشتملت على ثلاث محاضرات تأمينية تناولت موضوعات حيوية وهامة وكان قد لفت نظري تلكم التفاعل الرائع لسيدات الأعمال المشاركات في الفعالية والدال على مستوى المعرفة والوعي المتقدم لدى هذا القطاع النسوي الذي ما يزال حديث عهد في ولوجه هذا المجال قياساً بما هو قائم عربياً.

ويبدو واضحاً أن عدد من هذه المشاريع قائمة على دراسة جدوى اقتصادية وناجحة بقدر طيب ونجد أن إقدام الصناديق التأمينية والتقاعدية على دراسة المساهمة في تلك المشاريع الاستثمارية الصغيرة واقل من المتوسطة سيمكنها من توسع النجاحات المأمولة وتحقيق العوائد المجزية ولان الحلقة النقاشية كانت ناجحة بكل المقاييس ولفعل هذا النجاح النوعي فإننا نتمنى على الأخ الرئيس التنفيذي لمؤسسة التأمينات الاجتماعية الأستاذ القدير/ احمد صالح سيف الاستمرار في تنفيذ حلقات نقاشية مماثلة في الأمانة ومحافظات الحديدة وعدن وحضرموت وإب وغيرها في نطاق مد وتوسيع دائرة التوعية التأمينية بين أوساط المستهدفين.

تأمين إصابة العمل

تقوم مؤسسة التأمينات الاجتماعية حالياً بجملة من الترتيبات الحيوية في سبيل الجاهزية المؤدية إلى تطبيق فرع تأمين إصابة العمل والأمراض المهنية وفقاً لمبدأ التدرج في عملية التطبيق والتي ستبدأ من منشآت أصحاب الأعمال التي يعمل بها إعداد كبيرة من العمال ثم الذي يليها تباعاً بلوغاً عند التغطية على المنشآت الصغيرة

ناشر العبسي

- في هذا الصدد كانت المؤسسة قد أعدت لائحة تنظم تطبيق هذا الفرع التأميني الهام. بينما بعض إخواننا في مجلس تنسيق نقابات عمال القطاع الخاص وذوي المهن الحرة والحركة العمالية الشبابية وغيرهم من إخواننا العمال والعاملات في منشآت القطاع الخاص كانوا قد أثاروا التساؤلات حول أسباب تأخير مؤسسة التأمينات عن تطبيق هذا الفرع التأميني منذ أكثر من 25 عاما مع انه وارد كنصوص قانونية في إطار القانون التأميني النافذ رقم 26لسنة91 م وهناك من يرى أن فرع تأمين إصابة العمل والأمراض المهنية يأتي من حيث أهميته قبل فرع تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة المطبق حالياً.

والحقيقة ان مثل هكذا تساؤلات على قدر كبير من المشروعية والأهمية لكن ربما ما هو غائب عن إخواننا العمال أن إرجاء تأخير تطبيق تأمين إصابة العمل والأمراض المهنية من قبل المؤسسة مرده إلى جملة أسباب واعتبارات منها أن التطبيق لهذا الفرع التأميني يتطلب تجهيزات فنية نوعية وتدريب وتأهيل للعنصر البشري القائم بعملية التطبيق كما أن عوامل مختلفة كانت قد تقاطعت مع مسألة التطبيق من ضمنها الأوضاع والظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد لارتباط ذلك بكلفة التمويل والتي يتحملها صاحب العمل بمفرده دون مساهمة العامل المؤمن عليه بأي نسبة . على انه بغض النظر عن موضوعية عوامل مبررات إرجاء تطبيق هذا الفرع التأميني في السابق وخلال السنوات الماضية فأن ما هو أكثر أهمية ما نراه ونلمسه الآن من اهتمام معالي الأخ وزير الخدمة المدنية والتأمينات رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمؤسسة التأمينات ونائبه وقيادات المؤسسة بعملية الأعداد والتهيئة القائمة على طريق تطبيق هذا الفرع التأميني في الشهور القريبة المقبلة بإذن الله يجعلنا نؤكد أن المسألة صارت جادة بحق وحقيقة ولا يفصل بيننا وبينها إلا عامل الوقت . ولا يعني هذا على كل حال انه لم تعد هناك أي مشاكل أو صعوبات ماثلة إمام المسئولين في المؤسسة. فانه في هذا الجانب مازال هناك بعض الصعوبات تتصل بأصحاب الأعمال وأخرى تتعلق بما ورد في قانون التأمين الصحي ولائحته التنفيذية حول تأمين إصابة العمل والأمراض المهنية وما يرتبط بعملية التطبيب والمعالجة للمصابين بإصابات عمل أو بأمراض مهنية وأيلولة توزيع الاشتراك التأميني على الصناديق المعنية إلى غير ذلك من الموضوعات في هذا السياق وهو محل اهتمام المسئولين بالمؤسسة ونأمل ان يكون الحال كذلك لدى هيئة التأمين الصحي الذي ننتظر البت في تعينهم في القريب بإذن الله لما من شانه مساعدة المؤسسة على البدء الفوري بالتطبيق لهذا الفرع التأميني.

> تقوم مؤسسة التأمينات الاجتماعية حالياً بجملة من الترتيبات الحيوية في سبيل الجاهزية المؤدية إلى تطبيق فرع تأمين إصابة العمل والأمراض المهنية وفقاً لمبدأ التدرج في عملية التطبيق والتي ستبدأ من منشآت أصحاب الأعمال التي يعمل بها إعداد كبيرة من العمال ثم الذي يليها تباعاً بلوغاً عند التغطية على المنشآت الصغيرة

**فوزية والحكيمي**

فوزية بنت احمد راوح بنطبش رحمة الله عليها طحنها الزمن أكثر من اللازم صابرة محتسبة هي وأطفالها تعيش في حالة من العوز الشديد والفاقة الأشد بالكاد قوتها وأبنائها اليومي لا يتعدى الوجبة الواحدة أن جاز تسميتها بالوجبة من فرط قلة ومحدودية أو قل عدمية التغذية أضحت وأبنائها مجرد هياكل عظمية في زمن لا مكانة للضعفاء والمعدمين فيه.

فوزية هذه المرأة التي اعرفها وأهلها جيداً عزيزة عفيفة لا تسأل الناس الحافا ولا تغادر منزلها إلا بالنادر وتحت وطأة الضرورة لا ارض تحصدها ولا مال أو أرث يسندها وحتى مخصص الرعاية الاجتماعية على قلته لم يطالها بعد ولا عائل ينفق عليها وأبنائها بعد أن فقد زوجها عقله وصار ضمن قائمة من رفع القلم عنهم.

قالت لي والدموع تنساب من عيونها بصمت مطبق تندب من أعماقها جروحها النازفة حسرة وكمداً على حال أبنائها الجياع - العراة - المرضى . كان همي الوحيد اشتري جوع أبنائي حتى أوفر لهم كسرة خبز يابسة تحول بينهم والموت وقد عزمت على هذا الأمر عند لقائي بمندوب التأمينات الاجتماعية نعم قلت في نفسي سأقول له إنني امرأة مطلقة حتى استحق المعاش عن والدي لي وأبنائي من التأمينات. ما ضير أن أقول ذلك والضرورة تبيح المحظورات وقد سرق الناس في عام الرمادة في عهد الخليفة العادل عمر بن الخطاب ولم يقم عليهم حد السرقة.

ومضت فوزية قائلة مجرد قدوم الحكيمي المندوب وبفورية قلت له أنا امرأة مطلقة لا مصدر لي ولا معين وهؤلاء أبنائي أمامك فرد الحكيمي بقوله هل تستطيعي حلف اليمين على ذلك فقلت له دون تردد (لا لا لا) لكن الحقيقة زوجي مجنون فاقد الأهلية قلتها وأنا اعلم ان ذلك يعني حرماني وأبنائي من معاش والدي الذي كان يصرف له من التأمينات قبل وفاته .. لله الأمر من قبل ومن بعد.

تناولنا هذه القضية باختصار وزملائنا في المؤسسة عاكفون على إجراء تعديلات جديدة لقانون التأمينات وأظن أن بوسعهم الوقوف أمام هكذا قضايا اجتماعية وإنسانية وتضمين وضع المجانين البين جنونهم والمرضى النفسانيين ومن في حكمهم في إطار التعديلات واعتبارهم بوضع المفقودين والموتى طالما وقد رفع المولى الخالق سبحانه عنهم القلم لضمان حصول أسرهم على ما يسد الرمق وليس غير الرمق.

## توعية ونصائح تأمينية

# التهرب من التقاعد.. أسبابه وطرق معالجته

(2)

عارف فيصل العواضي ■

تناولنا في العدد السابق انواع التهرب وذكرنا بشكل عام كيفية التهرب من التقاعد وأسبابه وطرق معالجته .. وسوف نتناول اليوم كيفية التهرب فقط بشكل مفصل.

١- عدم وجود ملفات وظيفية متكاملة:

هناك العديد من الموظفين لاتوجد لديهم ملفات وظيفية متكاملة وخصوصا للفترة ما قبل قيام وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بالمسح الوظيفي الأمر الذي سهل عملية التهرب من التقاعد بسبب عدم تحديد هذه المدة وتاريخ الميلاد وسبب عدم وجود ملفات وظيفية عديدة منها الصراعات المسلحة والهجمات التي طالت منشآت حكومية في العديد من المحافظات سواءً بالفترات السابقة قبل الوحدة أو بعد الوحدة، واحتراق بعض الجهات سواءً بسبب الصراع المسلح أو لأسباب أخرى.

وكذا تصفية بعض المنشآت أو عند انتقال موظف من جهة إلى أخرى وعدم اهتمام القائمين عليها بالأرشفة الأمر الذي ادى الى فقدان بعض الملفات.

وبالتالي عدم توفر الملفات أدى إلى التهرب من التقاعد وعدم استطاعة الجهات من إصدار قرار الإحالة للتقاعد لعدم توفر البيانات المؤكدة لبلوغ احد أجلي التقاعد.

وبالحقيقة ان عدم وجود الملفات هو سلاح ذو حدين يؤدي إلى التهرب من التقاعد من ناحية ومن ناحية أخرى يؤدي إلى ضياع مدد الخدمة للموظف عند التقاعد وتحل هذه المشكلة عند التقاعد بحالة قيام الموظف باحضار صور مؤكدة الوثائق الملف مثل وثائق التوظيف ..الخ.

ولكن بحالة التهرب من التقاعد بالتأكيد فالموظف لايرغب بإظهار صور تلك الوثائق، وأحياناً يكون التهرب بسبب الفساد الإداري حيث يتم تعاطف بعض المختصين مع المحالين إلى التقاعد ويقومون بإخفاء ملفاتهم.

٢- تعديل البيانات:

عملية تعديل البيانات وخصوصا تعديل تاريخ الميلاد وهو ناتج عن عدم توفر مستند الميلاد الذي تم التوظيف بموجبه حسب نص قانون التأمينات والمعاشات الأمر الذي أتاح الفرصة للتهرب من التقاعد بإحضار وثائق أخرى محدد بها تواريخ ميلاد أخرى وهذا الخلل يؤدي إلى التهرب من التقاعد أو العكس أي يؤدي إلى التحايل لغرض التقاعد المبكر ولكن هذه حالات اقل من حالات التهرب من التقاعد.

كما ان بعض التعديل سببه فساد بعض المختصين في جهات العمل سواءً بتأجيل الإحالة إلى التقاعد وعدم إصدار قرار الإحالة وعدم وجود متابعة من الإدارات المعنية بالرقابة حيث يتم سحب الوثائق من الملفات ويتم استبدالها بوثائق أخرى.

وللأسف الشديد هذا الخلل ناتج بسبب عدم انضباط السجل المدني حيث تمكن اشخاص من الحصول على وثائق بتواريخ ميلاد مختلفة.

٣- عدم توفر بديل للتقاعد.

هذا أيضا ناتج من خلل إداري حيث لم يتم التهيئة للتقاعد وتجهيز صف ثاني وتدريبهم لعملية الإحلال وخصوصا للوظائف الهامة والأساسية.

كما أن شاغلي الوظائف العليا لايتم احالتهم للتقاعد إلا بعد تعيين بدلا عنه وقد يأخذ ذلكم وقتا.

وسوف نتناول أسباب التهرب وطرق معالجته بالإعداد القادمة .. إن شاء الله.

عارف فيصل العواضي

وكيل الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات لقطاع التسويات والمعاشات.

° وكيل الهيئة العامة للتأمينات
والمعاشات لقطاع التسويات والمعاشات